المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/05/2015

فاعلون يدعون إلى تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من حقوقهم الانتخابية

365014

● سكينة خرباش

طالبت سمية العمراني، نائبة رئيس التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، البرلمان المغربي بإدخال تعديلات على على مشروع القانون 97.13 المتعلق بالأشخاص في وضعية اعاقة، ليصبح مشروعا حمائيا وبالتالي يؤهل الاشخاص ذوي الإعاقة لممارسة حقوقهم السياسية.

وأضافت العمراني، التي كانت تتحدث خلال ورشة عمل نظمها التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، أول أمس الثلاثاء بالرباط، أنه يجب تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من ممارسة حقهم التشريعي، بالمشاركة في العمليات الانتخابية على قدم المساواة مع باقي المواطنين، إذ مازالوا يعانون من التغييب في الفضاءات العمومية وفي الهياكل الحزبية، نظرا لمجموعة من العوائق، التي تتمثل بالأساس في غياب مفهوم فرص الولوج الشامل من البرامج والسياسات وكذا المخططات الوطنية والمحلية.

وبخصوص التوصيات الخاصة بدعم المشاركة المباشرة للأشخاص في وضعية إعاقة في العملية الانتخابية، استعرض عبد المجيد المكني، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان عرضا مفصلا، حول أهم الفاعلين والمتدخلين في العملية الانتخابية، حيث أكد أنه على المشرع المغربي العمل على ملائمة القوانين والإجراءات والممارسات الإدارية المنظمة للانتخابات، وفق المبادئ والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز مواطنتهم من خلال تقوية المقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة لمشاركتهم السياسية.

وأشار المتحدث ذاته، أن المجتمع المدني، يعتبر أساسيا في إعمال الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة، حيث عزز الدستور في الفصل 12 هذا الدور كما نصت عليه المادة 33 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مضيفا أن الأحزاب السياسية، بدورها تعتبر قنوات أساسية لإسماع صوت المواطنين، من خلال إعداد برامج انتخابية واضحة تستجيب لتطلعاتهم المشروعة، خاصة الشباب والنساء في وضعية إعاقة وضمان تمثيليتهم ضمن الهياكل الحزبية واللوائح الانتخابية.

وأكد المكني، أن وسائل الإعلام وما لها من دور في تشكيل الرأي العام والتأثير على توجهاته، مطلوب منها، أن تعمل على إدماج بُعد الإعاقة بكافة أصنافها ضمن البرامج المعدة من طرفها، لتحسيس وتوعية الناخبين بأهمية المشاركة السياسية، واعتماد آليات الاتصال البديلة والمعززة، ولغة الإشارة لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من مواكبة الحملات الانتخابية وإشراكهم في مناقشة القضايا المتعلقة بالسياسة العامة والانتخابية.

ضحايا سنوات الرصاص في اعتصام مفتوح أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

559816

◆ عبد الواحد الدرعي

يواصل المعتقلون السياسيون السابقون، ضحايا سنوات الرصاص، المنخرطون بالمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، اعتصاما مفتوحا أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، ابتداء من الأسبوع الماضي، من أجل التأكيد على تشبتهم بمطالبهم المشروعة.

متحدث باسم المعتقلين السابقين، أكد في تصريح للجريدة أن أهم المطالب هي الإسراع بالتعويض والإدماج والعلاج للضحايا، المصنفة ملفاتهم خارج الآجال، الإدماج الشامل والشمولي لكل الضحايا بدون استثناء، والتعويض لضحايا (اهرمومو)، ثم الإسراع بالتحليلات الجينية لشهداء الأحداث الاجتماعية، والكشف عن المقابر الجماعية وضحايا الاختفاء القصري ومجهولي المصير ومحاكمة الجلادين.

وتأتي خطوة الاعتصام المفتوح، اكتمالا للبرنامج النضالي المتواصل الذي يخوضونه تحت شعار: الحل الشامل و الشمولي للملفات الضحايا، الغير معوضين وكذا الضحايا الذين لم تصدر في حقهم توصيات بالإدماج، أو الصادرة في حقهم ولم تنفذ احتجاجا على سياسة المماطلة التي ينهجها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في حق الضحايا سواء المعوضين أو المصنفة ملفاتها خارج الآجال.

كما يستنكر المعتصمون تسويق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمحافل الدولية، أنه عالج كل ملفات ضحايا سنوات الرصاص والانتهاكات الجسيمة ما بين 1956 و 1999 وعدم فتحه باب الحوار في الملفات الغير معوضة والتي أصبح يتملص منها، في حين لازال الضحايا يعانون من مخلفاته المرضية والنفسية، خلال اعتقالهم لسنوات طويلة.

العفو الدولية تخل بالتزاماتها وتنكث عهودها مع السلطات المغربية

قدمت تقريرا مغلوطا ومبهما ومفتقدا للمنهجية والموضوعية وغير نزيه وغير حيادي

33611 1-2

أخلت منظمة العفو الدولية بكل التزاماتها مع السلطات العمومية المغربية كما نكثت بعهودها في إطار التفاعل مع السلطات العمومية جراء نشرها لتقرير مزعوم حول التعذيب أول أمس الثلاثاء، مما أثار استغراب السلطات العمومية المغربية بشدة.

وأوضح بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أن منظمة العفو الدولية لم تمكن هذه السلطات من التقرير كاملا من أجل دراسته وتقديم التوضيحات بشأن مضامينه وما ورد فيه من مزاعم.

وأكد مصدرنا أن ما يثبت عدم وفاء المنظمة بالتزاماتها هوم استبعاد ردود السلطات العمومية في تقريرها وعدم وفائها بالتزاماتها في إطار التفاعل مع السلطات العمومية المغربية.

ورصد المصدر ذاته إخلال منظمة العفو بالتزاماتها على الخصوص، في عدم تمكين هذه السلطات من التقرير كاملا من أجل دراسته وتقديم التوضيحات بشأن مضامينه، إضافة إلى عدم إدراج ردود السلطات العمومية في تقرير المنظمة، وأنها اكتفت بوضع ردود السلطات العمومية المغربية في ملحق خاص.

واعتبرت مصادرنا أن ذلك يدل على غموض في منهجية التفاعل من جانب هذه المنظمة أدى إلى تكريس توجه لديها يهدف إلى البحث عن إضفاء نوع من المصداقية على هذا التقرير.

وأعتبر البلاغ أن تقرير منظمة العفو الدولية يفتقد لأية منهجية موضوعية بسبب غياب شروط النزاهة والحيادية، ما أدى إلى اختلالات واضحة واستنتاجات مغرضة وغير دقيقة تبين أنها كانت معدة سلفا، موضحا أن معدي التقرير لم يكن لديهم استعداد للأخذ بعين الاعتبار أي معطيات مخالفة لمواقفهم المسبقة الناتجة عن العلاقات الخاصة التي تربطهم مع أطراف معروفة بمواقفها المعاكسة للاختيارات الوطنية والمواقف الثابتة للمملكة، وهذا ما دفعهم إلى تبني هذه الادعاءات دون دراسة أو تحر أو افتحاص أو تدقيق، ودون إجراء المقارنات والقيام بالتقاطعات بين هذه الادعاءات وباقي المعطيات والتوضيحات المتوفرة من باقي المصادر ومنها ردود السلطات العمومية.

تتمة ص2

العفو الدولية تخل بالتزاماتها وتنكث عهودها مع السلطات المغربية

قدمت تقريرا مغلوطا ومبهما ومفتقدا للمنهجية والموضوعية وغير نزيه وغير حيادي

تتمة ص1

كما أكد رفض السلطات العمومية المغربية، مجددا، اختيار منظمة العفو الدولية المتعلق بإدراج المغرب ضمن الدول المستهدفة بحملتها، وذلك اعتبارا لكون المملكة المغربية حرصت منذ انخراطها في الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وإلى غاية انضمامها إلى البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية في نونبر 2014، على الوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن، سواء من خلال اعتماد آلية العدالة الانتقالية في معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو تقوية اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إضافة إلى تجريم التعذيب في القانون الجنائي وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة في قانون المسطرة الجنائية، وحظر التعذيب في الدستور الوطني، فضلا عن الالتزام بإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب قبل متم سنة 2015.

وشدد المصدر ذاته على أن حرص السلطات العمومية على التفاعل الإيجابي مع منظمة العفو الدولية، من خلال مواقفاتها بردود حول مذكرتها في أجل ضيق (أربعة أسابيع) وبعد مرور 10 أشهر من إطلاق حملتها" كان من منطلق الانفتاح والحوار البناء مع كل الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من أجل تعزيز المكتسبات في هذا المجال.

وأبرز البلاغ أيضا تأكيد السلطات العمومية على أن الوقائع المستند عليها في تقرير منظمة العفو الدولية مخالفة تماما للحقائق المضمنة في الوثائق والشهادات، مسجلا أن السلطات المختصة حرصت، عند قيامها بالمهام المنوطة بها، وبخلاف ما ورد في التقرير، على احترام الإجراءات القانونية المتعلقة باحترام ضمانات المحاكمة العادلة، ولاسيما احترام مدة الحراسة النظرية، وتمكين المتهمين من حقوق الدفاع، والحق في الامتناع عن توقيع محاضر الضابطة القضائية، والقيام بالخبرات الطبية اللازمة في حالة ادعاء التعرض للتعذيب أو ملاحظة آثاره، وفتح تحقيقات قضائية إن اقتضى الأمر ذلك.

وشدد على أن السلطات العمومية المغربية تعتبر أن تحامل منظمة العفو الدولية بخصوص ادعاء وجود حالات التعذيب انطلاقا من معلومات مغلوطة مستقاة من مصادر غير تمثيلية ومختارة بنية مبيتة، إضافة إلى انخراط فروعها، بإصرار وبشكل سابق على صدور هذا التقرير، في حملات دعائية وتشهيرية مفتقدة للمشروعية" لن يحول دون مواصلة المملكة المغربية لأوراشها الإصلاحية واختياراتها الاستراتيجية في مجال البناء الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان.

وذكرت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، في هذا الصدد، بأن هذه الإصلاحات حظيت بإشادة دولية واسعة ساهمت في التحفيز والتشجيع على مواصلة تعزيز المكتسبات ورفع التحديات في هذا المجال، يشار إلى أن السلطات العمومية المغربية، وعلى إثر نشر منظمة العفو الدولية لتقريرها حول التعذيب، وبعد الاطلاع على مضامين هذا التقرير، عقدت ندوة صحفية لاطلاع الرأي العام الوطني والدولي على ملاحظاتها بشأن هذا التقرير.

ل.ب

افتتاحية

المغرب وأمنستي

336/11

ليس المشكل في منظمة العفو الدولية، المعروفة اختصارا بأمنستي، ولكن المشكل في المغاربة الذين يتعاملون معها ويعدون لها التقارير. هؤلاء الذين يشتغلون موظفين لدى هذه المنظمة الدولية بمقابل مادي، وهو ما يجعلهم غير محايدين ولا منصفين للمغرب.

فتقارير المنظمة متشابهة، ولا تكاد تجد فيها اعترافا بالتقدم الذي يعرفه المغرب، ومعاييرها عفا عنها الزمن، وفي الغالب تعتمد على البيانات الصادرة عن بعض المجموعات الحقوقية، التي لا ترى أبْيَضَ في المغرب بل كل ما تراه هو الأسود.

المنظمة الدولية تعتمد دائما على بيانات المجموعات المذكورة، التي ليس لها من سبيل سوى تشويه صورة المغرب. هذه المجموعات التي تختلق الأكاذيب يوميا، وتصور المغرب على أنه بلد قمع الحريات وهضم حقوق الإنسان، وكم من ادعاءات ظهر أنها كاذبة.

يتذكر القارئ أن مناضلة حقوقية بطنجة زعمت في بيان لها أنها تعرضت للاختطاف والتعذيب، وقد قامت السلطات بدورها، وفتحت تحقيقا لتكتشف أنه لا توجد آثار ولا أثر واحد لما زعمته تعذيبا، وكذلك الشأن بالنسبة لمناضل عشريني نشر فيديو يقول فيه إنه تعرض للاختطاف في يوم من الأيام وعلى الساعة الفلان فلانية، فتبين أنه كان في تلك اللحظة مع صديقته في المقهى يأكل "كريب" ويشرب قهوة ويدخن سيجارة.

لولا التحقيق الذي أجرته السلطات المحلية والمختصة ما عرفنا أن هؤلاء زوروا حقائق وكذبوا على الدولة والأمن، لكن المنظمة الدولية لا تستمع لرأي السلطات العمومية، وحتى لما استمعت إليه حرفت الكلام عن مواضيعه، ولم يتضمن تقرير أمنستي أي إشارة من تلك الإشارات التي تتحدث عن مسرحيات ينتجها مناضلون كل وقت وحين.

أمنستي توزع المغاربة المهتمين بحقوق الإنسان إلى صنفين، الأول مناضلون مع الشعب والثاني مناضلون مع الدولة، وهذا إثم كبير ولا يعتمد على معايير دقيقة، فكم من مناضل مستقل "بالاسم فقط" وكم من موظف مستقل في آرائه وفيما ينجزه من تقارير انسجاما مع قناعاته ومع تصور المشرع لهذه المؤسسات في الدستور الجديد.

لا يمكن بتاتا التشكيك في ذمة المرحوم إدريس بنزكري، الذي ما خلف شيئا يوم مات، والذي قضى 17 سنة في السجن، ولما خرج اشتغل مديرا للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان متفرغا للملفات الحقوقية، وهي التي شكلت قاعدة البيانات أثناء رئاسته لهيئة الإنصاف والمصالحة.

ولا يمكن التشكيك في نضالية محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي لا يمكن إغراؤه بمنصب مثل هذا، وكان مكتبه للمحاماة يدر عليه أحسن من هذا المنصب بكثير، بمعنى أن للرجل مداخيل مالية وسمعة وطنية ودولية تجعله ليس في حاجة للمنصب المذكور، لكن اقترب من الدولة ليخدم أهدافا سطرها في دماغه. والشيء نفسه يقال عن المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان.

هؤلاء جهابذة الدفاع عن حقوق الإنسان لا تستمع إليهم منظمة العفو الدولية بينما تنصت لمسرحيات بعض أدعياء النضال قصد تشويه صورة المغرب.

تلك الأيام

الإجهاض والمخابرات والحب الممنوع

□ نور الدين مفتاح
miftah002@yahoo.fr

666/3

ثلاثة مواضيع تستحق التحليق فوقها لتمحيصها عل المساهمة في تفكيك شيفراتها يساعد المتتبع على تنويع مصادر التأويل. وكما يقول الفقهاء إنه في اختلاف الأئمة رحمة.

وقد اختلف أئمة الحداثة ونقيضها في مجتمعنا حول موضوع حيوي يتعلق بالإجهاض، وتعدى النقاش فعل الإجهاض في حد ذاته ليصل إلى أسئلة أعمق - وكان هذا من الإيجابيات في زمن الانحطاط وخطاب المزايدة في السياسة- ومن هذه الأسئلة مثلا: هل الجسد ملك للإنسان يفعل ما به ما يشاء أم أنه أمانة عنده لابد أن يحافظ عليها كما أمره الخالق؟ وهل تسمو القوانين الوضعية على أحكام الدين؟ وهل العلمانية منافية للدين أم متعايشة معه؟ وهناك أسئلة أخرى تبرز في مجملها بعض الفروق بين من يعرفون بالمحافظين ومن يعرفون بالحداثيين.

وهذه الأسئلة نفسها تصدق على النقاش الذي تفجر حول مسودة القانون الجنائي وبعض قضاياه من مثل الحرية الجنسية وعلانية الإفطار في رمضان وجرائم الشرف... إلا أن سؤال الإجهاض وصل إلى الحلقة الدستورية الأعلى، وحظي بتدخل ملكي، ليس لأن المواجهة بين المحافظين والحداثيين وصلت إلى مستوى يكاد يشطر المجتمع نصفين متناحرين كما جرى في قضية مدونة الأسرة، ولكن لأن الإجهاض إضافة إلى النقاش الحامي حوله أصبح قضية صحة عامة، وتحولت أرقام الإجهاض السري إلى حفرة سوداء مخيفة، وسرّع كل هذا حادث بسيط أطلقت شرارته قناة فرنسية جاءت لتصوير تحقيق صحافي حول الإجهاض السري بالمغرب وفتح لها الباب الدكتور الشرايبي المعروف بنشاطه في جمعية تهتم بحل مشكل الإجهاض، فتمت إقالته من الوظيفة العمومية قبل أن تتصالح معه وزارة الصحة ويتم تنظيم لقاء دراسي حضرته كل الأطراف المتناقضة، والنهاية كانت بتقرير الملك لجمع لجنة مكونة من وزير العدل ووزير الأوقاف ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقديم مقترحات حلول بعد إجراء مشاورات موسعة، فكانت النتيجة هي الإبقاء على تحريم الإجهاض كأصل وفتح الاستثناء في ثلاث حالات هي تشوه الجنين أو الخطر على صحة الأم أو الحمل الناتج عن اغتصاب أو زنى المحارم.

الغريب في الأمر أن بعض الأصوات خرجت تولول، وكتبت الناشطة خديجة الرويسي منحسرة أن الأصوليين انتصروا، والواقع أن هذه ليست مباراة لكرة القدم، بل هذه صيرورة مجتمعية يتم فيها تدبير المجتمع بما يرتضيه، فلا يمكن أن ندافع عن الرضائية في العلاقات الجنسية كحداثيين وننكر الرضائية على المجتمع في مرحلة من مراحل تطوره ونحن نشرّع له. صحيح أن القيم قد تتناقض أحيانا وتبدو على هذا المجتمع أعراض السكيزوفرينيا أو النفاق العام، ولكن لا يمكن أن نقضي على هذا النفاق بالقانون بل بالبيداغوجيا والتعليم والتربية والتوعية والإرادة السياسية في تكوين الذات المواطنة، بعيدا عن الخطابات المغرقة في الطوباوية مجتمعيا وأحيانا تكون هذه الخطابات مرتبطة بسلوك سياسي متخلف، مما يجعل اليوم جزءا غير يسير من مصنفي «أنفسهم في خانة الحداثة ينتمون لكائنات سياسية عتيقة عقيدتها هي الاستبداد، بل إنهم يخيرون المجتمع بين أمرين أحلاهما مرّ، إما الاستبداد أو الظلامية!

عموما لا يمكن أن يعوّل حداثيونا على الملك كي يأخذ مكانهم ليقوم بالعمل الذي يجب أن يقوموا به، وقد سبق لمحمد السادس أن قال إنه لا يمكن أن يحلل حراما ولا أن يحرّم حلالا، وبما أنه بين الحلال والحرام هناك مساحات شاسعة من التأويل، فعلى أصحابنا أن ينزلوا إلى المجتمع ليقنعوه لا أن يسبّوا المحافظين لأنهم نزلوا إلى هذا المجتمع، وعليهم أن يقدموا القدوة لا أن يجعلوا بعض الوجوه المحروقة عنوانا لقبيلتهم. ومن هنا يمكن كسب معركة التقدم، وهي لحد الآن تخاض بطريقة مميعة.

في الموضوع الثاني نلاحظ أن لا أحد اختلف حول التعيين الجديد لرئيس المخابرات المدنية عبد اللطيف الحموشي على رأس الإدارة العامة للأمن الوطني، وهذا نابع من كون التهديدات الإرهابية من جهة ونجاعة التصدي لها بعد تفجيرات الدار البيضاء لسنة 2003 جعلت الإحساس العام يسير في اتجاه أن أمنهم هو بيد أياد أمينة.

ويمكن أن نضيف إلى هذا أن انتقال المخابرات التي كانت تجر وراءها سمعة سنوات الرصاص بما تحمله من تعذيب واختطاف واحتجاز وإخفاء قسري من هذه الصورة إلى الحصول على الصفة الضبطية قانونيا، ثم خروجها في مقر رسمي مع إحداث المكتب المركزي للأبحاث القضائية والحصول على تنويه دولي بعمل الديستي في مكافحة الإرهاب، وكل هذا دفع إلى التسليم بأن الأمن دائما سيكون أحسن حينما يرتبط بالنجاعة، وكل هذا صحيح.

إلا أن الصحيح لا بعقبنا من طرح بعض الملاحظات، ومنها مدى احتمال التداخل بين مجالين مختلفين تماما عندما يصبحان بيد واحدة، وهما الأمن العام في السير والجولان والجريمة العادية وغير ذلك، وأمن الدولة الذي يعتبر عالما آخر بتقنياته ورجاله وعالمه الغرائبي.

الملاحظة الثانية تتعلق بمدى نجاعة اختيار تحويل المخابرات إلى مؤسسة عادية كباقي المؤسسات وإسقاط تلك الهالة التي كانت تحيط بها، وهي عموما ضرورية للردع.

لقد عاشت الإدارة العامة للأمن الوطني تغييرات من كل الألوان -كما سنرى في ملفنا ضمن هذا العدد- وقادها المدني والعسكري وابن الدار ورجل المخابرات، وهذه تجربة أخرى نتمنى عموما أن تكون في صالح المواطن وفي صالح المغرب.

ختاما أعتقد شخصيا أن قصة الحبيب الشوباني وسمية بنخلدون قد انتهت بشكل مشرف، ويستحق هذان الوزيران اللذان أطلق عليهما الإعلام اسم "الكوبل" تندرا التحية على مبادرتهما بالاستقالة تحت ضغط الإعلام والرأي العام على الرغم من أنهما لم يرتكبا جرما لا يغتفر، وقد يكونان سجلا سابقة فتحا فيها بابا خلفيا لوزراء لاحقين يعرفون أن أخطاءهم أو سوء تقديرهم قد يخرجهم في أي لحظة من كرسي المسؤولية. وللحبيبين اليوم أن يتمتعا بشهر عسل رائع باسطمبول مثلا ويختماه بعمرة رمضانية قبل أن يعودا دون أن يذكرهما أحد على الرغم من أن الجميع سيتذكرهما لأن قصتهما دخلت إلى التاريخ.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

السلطات العمومية تتهم منظمة العفو الدولية بـ«التحامل» على المملكة

مندوبية حقوق الإنسان: «تقرير المنظمة صيغ بنية مبيتة وفق حملة تشهيرية ضد المغرب»

7/7/12

النعمان اليعلاوي

يتواصل شد الحبل بين السلطات العمومية المغربية ومنظمة العفو الدولية (أمنيستي انترناشيونال)، على خلفية التقرير الأخير للمنظمة الدولية، الذي وجهت فيه اتهامات مباشرة للمغرب بعدم محاربة التعذيب، مشيرة إلى أن عدد الحالات التي تعرضت للتعذيب جاوز 176، وهو ما رفضته السلطات المغربية، أول أمس (الثلاثاء)، خلال ندوة صحفية نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وحضرها ممثلون عن وزارة الداخلية ومحكمة النقض ووزارة الخارجية، عبرت فيها المندوبية عن «استغرابها الشديد من عدم وفاء منظمة العفو الدولية بالتزاماتها في إطار التفاعل مع السلطات العمومية، وذلك على إثر نشر هذه المنظمة لتقريرها حول التعذيب، وهو الأمر الذي تجلى، على الخصوص، في عدم تمكين هذه السلطات من التقرير كاملا من أجل دراسته وتقديم التوضيحات بشأن مضامينه، إضافة إلى عدم إدراج ردود السلطات العمومية في تقرير المنظمة»، حسب المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، التي واصلت أن «المنظمة اكتفت بوضع ردود السلطات العمومية المغربية في ملحق خاص، وهو ما يدل على غموض في منهجية التفاعل من جانب هذه المنظمة، أدى إلى تكريس توجه لديها يهدف إلى البحث عن إضفاء نوع من المصداقية على هذا التقرير».

في السياق ذاته، اعتبرت المندوبية الوزارية أن «التقرير يفتقد لأية منهجية موضوعية بسبب غياب شروط النزاهة والحيادية، ما أدى إلى اختلالات واضحة واستنتاجات مغرضة وغير دقيقة تبين أنها كانت معدة سلفا»، موضحة في بلاغ توفر «الأخبار» على نسخة منه، أن «معدي التقرير لم يكن لديهم استعداد للأخذ بعين الاعتبار أي معطيات مخالفة لمواقفهم المسبقة الناتجة عن العلاقات الخاصة التي تربطهم مع أطراف معروفة بمواقفها المعاكسة للاختيارات الوطنية والمواقف الثابتة للمملكة، وهذا ما دفعهم إلى تبني هذه الادعاءات دون دراسة أو تحر أو افتحاص أو تدقيق، ودون إجراء المقارنات والقيام بالتقاطعات بين هذه الادعاءات وباقي المعطيات والتوضيحات المتوفرة من باقي المصادر ومنها ردود السلطات العمومية»، مؤكدة «رفض السلطات العمومية المغربية، مجددا، اختيار منظمة العفو الدولية المتعلق بإدراج المغرب ضمن الدول المستهدفة بحملتها، وذلك اعتبارا لكون المملكة المغربية حرصت منذ انخراطها في الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وإلى غاية انضمامها إلى البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية في نونبر 2014، على الوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن، سواء من خلال اعتماد آلية العدالة الانتقالية في معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو تقوية اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وشدد المصدر ذاته على أن «حرص السلطات العمومية المغربية على التفاعل الإيجابي مع منظمة العفو الدولية، من خلال مواقفاتها بردود حول مذكرتها في أجل ضيق (أربعة أسابيع)، وبعد مرور 10 أشهر من إطلاق حملتها كان من منطلق الانفتاح والحوار البناء مع كل الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من أجل تعزيز المكتسبات في هذا المجال»، مبرزا «تأكيد السلطات العمومية على أن الوقائع المستند عليها في تقرير منظمة العفو الدولية مخالفة تماما للحقائق المضمنة في الوثائق والشهادات»، مسجلا أن «السلطات المختصة حرصت، عند قيامها بالمهام المنوطة بها، وبخلاف ما ورد في التقرير، على احترام الإجراءات القانونية المتعلقة باحترام ضمانات المحاكمة العادلة، ولاسيما احترام مدة الحراسة النظرية، وتمكين المتهمين من حقوق الدفاع، والحق في الامتناع عن توقيع محاضر الضابطة القضائية، والقيام بالخبرات الطبية اللازمة في حالة ادعاء التعرض للتعذيب أو ملاحظة آثاره، وفتح تحقيقات قضائية إن اقتضى الأمر ذلك».

وأكدت المندوبية أن «السلطات العمومية المغربية تعتبر أن تحامل منظمة العفو الدولية بخصوص ادعاء وجود حالات التعذيب انطلاقا من معلومات مغلوطة مستقاة من مصادر غير تمثيلية ومختارة بنية مبيتة، إضافة إلى انخراط فروعها، بإصرار وبشكل سابق على صدور هذا التقرير، في حملات دعائية وتشهيرية مفتقدة للمشروعية، لن يحول دون مواصلة المملكة المغربية لأوراشها الإصلاحية واختياراتها الاستراتيجية في مجال البناء الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان»، مذكرة بأن «هذه الإصلاحات حظيت بإشادة دولية واسعة ساهمت في التحفيز والتشجيع على مواصلة تعزيز المكتسبات ورفع التحديات في هذا المجال».

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان تنظم دورة تكوينية حول ادماج المقاربة الحقوقية في التخطيط الاستراتيجي

الداخلة الرأي:أبنيت العباسي

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان** الداخلة اوسرد دورة تنكوينية حول ادماج المقاربة الحقوقية في التخطيط الاستراتيجي من 18 الى غاية 21 ماي 2015 بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة لفائدة فاعلين بالمجتمع المدني.

وتهدف الدورة الى تمكين الفاعلين الحقوقيين و المدنيين من تملك مهارات ادماج المقاربة الحقوقية في التخطيط الاستراتيجي اعمالا للآليات الدولية لحقوق الانسان ، كما تهدف كذلك الى نشر ثقافة حقوق الانسان و النهوض بها.

وسيتابع المشاركون على مدى اربعة أيام كذلك عروضا حول دور الآليات مهارات ادماج المقاربة الحقوقية في التخطيط الاستراتيجي حقوق الإنسان.

http://dakhlaalrai.com/article.php?news=2458

تلاميذ ثانوية علال بن عبدالله بالعيون يكتشفون مهام اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة وأبرز المشاريع التي أنجزها بالجهة .

مايو 20, 2015 تعليق واحد

تلاميذ ثانوية علال بن عبدالله بالعيون يكتشفون مهام اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة وأبرز المشاريع التي أنجزها بالجهة .

بقلم براسطة:سي الصباحي 20 مايو 2015 في المغرب العربي الواحة اضف تعليق

شدى 24 : محمدسالم التوري .

زارت مجموعة من تلاميذ ثانوية علال بن عبدالله بالعيون مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون _ السمارة لحقوق الإنسان للتعرف على أنشطة اللجنة في مجالي حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وخاصة دورها في ترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان لدى الناشئة..

وقد تابع التلاميذ شروحات من طرف رئيس اللجنة الجهوية محمدسالم الشرقاوي حول عمل اللجنة و مهامها والمشاريع التي ينفذها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بما يُمكّن من ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والتصدي للانتهاكات لدى الناشئة. وقد تم استقبال التلاميذ من طرف رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون _ السمارة و باقي أعضائها ،

وقد قدم السيد محمدسالم الشرقاوي عرضا حول أهم المحطات التي ميزت مسار اللجنة وإسهاماتها في مجال تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفي جهود النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في شموليتها.

كما تناول وضع وطبيعة عمل اللجنة للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، موضحا مقتضيات مبادئها وطريقة تسيير لجانها تحت اشراف الرئيس ؛ مذكرا بتطوير حقوق الإنسان على المستوى الدولي فلسفة، تنظيما وممارسة، مبرزا أهمية احترام حقوق الإنسان في حفظ الكرامة وإحلال السلام وإرساء العدالة وتشجيع التنمية في العالم.

واختتمت هذه الزيارة بتقديم الشكر لرئيس اللجنة ولكل مكوناتها على حسن الإستقبال الذي خصصته اللجنة لهؤلاء التلاميذ الذين كان شغفهم كبيرا باكتشاف عمل اللجنة وبمتابعة المستجدات التي يعرفها المغرب خاصة في ما يتصل بمجال حقوق الإنسان.

شدى 24 : محمدسالم التوري . زارت مجموعة من تلاميذ ثانوية علال بن عبدالله بالعيون مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون _ السمارة لحقوق الإنسان للتعرف على أنشطة اللجنة في مجالي حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وخاصة دورها في ترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان لدى الناشئة.. وقد تابع التلاميذ شروحات من طرف رئيس اللجنة الجهوية محمدسالم الشرقاوي حول عمل اللجنة ...

http://chada24.com/?cat=7

http://www.khabarpress.com/103995-%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%B0-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86.html

بلاغ رسمي بخصوص التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية

أعرب المغرب، يوم الثلاثاء، عن "استغرابه الشديد" من عدم وفاء منظمة العفو الدولية بالتزاماتها في إطار التفاعل مع السلطات العمومية، وذلك على إثر نشر هذه المنظمة لتقريرها حول التعذيب.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن عدم وفاء منظمة العفو الدولية بالتزاماتها في إطار التفاعل مع السلطات العمومية المغربية، يتجلى، على الخصوص، في عدم تمكين هذه السلطات من التقرير كاملا من أجل دراسته وتقديم التوضيحات بشأن مضامينه، إضافة إلى عدم إدراج ردود السلطات العمومية في تقرير المنظمة. وأضاف المصدر ذاته أن المنظمة اكتفت بوضع ردود السلطات العمومية المغربية في ملحق خاص، وهو ما يدل على غموض في منهجية التفاعل من جانب هذه المنظمة أدى إلى تكريس توجه لديها يهدف إلى البحث عن إضفاء نوع من المصداقية على هذا التقرير. وأبرز البلاغ أن التقرير يفتقد لأية منهجية موضوعية بسبب غياب شروط النزاهة والحيادية، ما أدى إلى اختلالات واضحة واستنتاجات مغرضة وغير دقيقة تبين أنها كانت معدة سلفا، موضحا أن معدي التقرير لم يكن لديهم استعداد للأخذ بعين الاعتبار أي معطيات مخالفة لمواقفهم المسبقة الناتجة عن العلاقات الخاصة التي تربطهم مع أطراف معروفة بمواقفها المعاكسة للاختيارات الوطنية والمواقف الثابتة للمملكة، وهذا ما دفعهم إلى تبني هذه الادعاءات دون دراسة أو تحر أو افتحاص أو تدقيق، ودون إجراء المقارنات والقيام بالتقاطعات بين هذه الادعاءات وباقي المعطيات والتوضيحات المتوفرة من باقي المصادر ومنها ردود السلطات العمومية. كما أكد رفض السلطات العمومية المغربية، مجددا، اختيار منظمة العفو الدولية المتعلق بإدراج المغرب ضمن الدول المستهدفة بحملتها، وذلك اعتبارا لكون المملكة المغربية حرصت منذ انخراطها في الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وإلى غاية انضمامها إلى البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية في نونبر 2014، على الوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن، سواء من خلال اعتماد آلية العدالة الانتقالية في معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو تقوية اختصاصات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إضافة إلى تجريم التعذيب في القانون الجنائي وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة في قانون المسطرة الجنائية، وحظر التعذيب في الدستور الوطني، فضلا عن الالتزام بإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب قبل متم سنة 2015. وشدد المصدر ذاته على أن حرص السلطات العمومية على التفاعل الإيجابي مع منظمة العفو الدولية، من خلال موافاتها بردود حول مذكرتها في أجل ضيق (أربعة أسابيع) وبعد مرور 10 أشهر من إطلاق حملتها °كان من منطلق الانفتاح والحوار البناء مع كل الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من أجل تعزيز المكتسبات في هذا المجال. وأبرز البلاغ أيضا تأكيد السلطات العمومية على أن الوقائع المستند عليها في تقرير منظمة العفو الدولية مخالفة تماما للحقائق المضمنة في الوثائق والشهادات، مسجلا أن السلطات المختصة حرصت، عند قيامها بالمهام المنوطة بها، وبخلاف ما ورد في التقرير، على احترام الإجراءات القانونية المتعلقة باحترام ضمانات المحاكمة العادلة، ولاسيما احترام مدة الحراسة النظرية، وتمكين المتهمين من حقوق الدفاع، والحق في الامتناع عن توقيع محاضر الضابطة القضائية، والقيام بالخبرات الطبية اللازمة في حالة ادعاء التعرض للتعذيب أو ملاحظة آثاره، وفتح تحقيقات قضائية إن اقتضى الأمر ذلك. وشدد على أن السلطات العمومية المغربية تعتبر أن تحامل منظمة العفو الدولية بخصوص ادعاء وجود حالات التعذيب انطلاقا من معلومات مغلوطة مستقاة من مصادر غير تمثيلية ومختارة بنية مبيتة، إضافة إلى انخراط فروعها، بإصرار وبشكل سابق على صدور هذا التقرير، في حملات دعائية وتشهيرية مفتقدة للمشروعية °لن يحول دون مواصلة المملكة المغربية لأوراشها الإصلاحية واختياراتها الاستراتيجية في مجال البناء الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان. وذكرت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، في هذا الصدد، بأن هذه الإصلاحات حظيت بإشادة دولية واسعة ساهمت في التحفيز والتشجيع على مواصلة تعزيز المكتسبات ورفع التحديات في هذا المجال. يشار إلى أن السلطات العمومية المغربية، وعلى إثر نشر منظمة العفو الدولية لتقريرها حول التعذيب، وبعد الاطلاع على مضامين هذا التقرير، عقدت #ندوة صحفية لاطلاع الرأي العام الوطني والدولي على ملاحظاتها بشأن هذا التقرير.

http://www.ksarplus.com/maroc/18381.html

Festival Gnaoua et Musiques du Monde

Une nouvelle édition qui a tenu ses promesses

935/44

Pour cette 18ème édition, Essaouira la belle n'a pas dérogé à la règle et prouve, encore une fois, qu'elle peut se transformer en un lieu de rencontres, de magie et de vivre ensemble. Après dix-sept années à célébrer l'identité

marocaine et africaine, le Festival Gnaoua et Musiques du Monde, qui s'est déroulé du 14 au 17 mai 2015, a, cette fois, donné la part belle aux nouvelles générations de musiciens. Un rendez-vous spirituel pour le plus grand plaisir des curieux comme des habitués, avec des artistes venus, notamment, du Maroc, d'Afrique subsaharienne, mais aussi d'Afghanistan, Pakistan, Norvège et Guadeloupe.

Une cérémonie d'ouverture haute en couleurs

Sous le haut patronage de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, le festival a débuté, le jeudi 14 mai 2015, par une parade représentant les traditions musicales marocaines. Les Gnaouas, venus des quatre coins du pays, ont défilé au rythme incessant de leurs tambours (ganga). Une musique mystique tirant ses origines des confréries religieuses des descendants d'esclaves noirs.

Une foule, au visage métissé, s'est réunie tout au long des quatre jours pour apprécier les spectacles et les nombreuses activités. Petits et grands, occidentaux comme originaires d'Afrique ou d'Asie, tous se sont rassemblés dans la ville côtière pour se laisser bercer par la magie de l'événement. Un festival dont la réputation traverse les océans.

Liberté, convivialité, universalité et fraternité

Pour le concert inaugural, la cithare s'est jointe au guembri pour s'adonner à une fusion hors du temps et de l'espace entre le maâlem Hamid El Kasri et le musicien afghan Humayun Khan. Une réunion aux traditions musicales ancestrales contrastées que les deux comparses ont réussi à rendre, tant bien que mal, complémentaires. Sur cette audacieuse introduction, de nombreuses fusions ont été chaleureusement accueillies par le public, comme la rencontre entre le maâlem Mohamed Kouyou et Tony Allen, batteur aux innombrables talents et co-inventeur du style Afrobeat.

En dehors des nombreux spectacles, à l'heure où les joyeux lurons se laissaient encore bercer par le doux Morphée, le festival a poursuivi sa réflexion autour du thème « Femme d'Afrique : créer, entreprendre », avec son Forum initié par le Conseil national

des Droits de l'Homme. La femme, actrice majeure dans l'économie et présente dans tous les domaines, a élevé sa voix au travers d'éminents professeurs, anthropologues, artistes, militantes et chefs d'entreprise, pour souligner le rôle essentiel qu'elle joue dans la transformation du continent.

La gent féminine s'est par la suite faite entendre, mais cette fois sur scène, par la chanteuse marocaine d'origine amazighe, Hindi Zahra. L'artiste a su réveiller les foules en mêlant des chansons de son nouvel album Homeland avec des morceaux phares du précédent. Un univers musical propre et poétique où la langue berbère s'est entendue avec la touche gnaoui de Mehdi Nassouli.

Une programmation sans frontières

Au niveau international, il ne fallait guère plus qu'une thématique autour des musiques du monde pour que Les Ambassadeurs, groupe emblématique du Mali, décident de prendre domicile place El Menzah. Fraichement débarqués en costume

cravate, la bande a ressuscité son univers jazz sous la houlette d'un Salif Keita toujours autant effréné, du groovie Cheick Tidiane Seck et d'Amadou Bagayoko du duo «Amadou et Mariam». Une inspiration traditionnelle s'est ainsi mêlée à des sonorités plus funk et à des rythmes latinos.

Encore une fois, le Festival Gnaoua et Musiques du monde a su prouver que le métissage est possible. Blancs ou Noirs, jeunes ou vieux, hommes ou femmes, tous se sont réunis à Essaouira pour participer à cette grande communion, à cette découverte musicale où les différences ne rendent que plus belle l'Humanité.

Arnaud Chastagner

الجلسة الختامية لمشروع شباب من أجل الديمقراطية

ينظم الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان الجلسة الختامية لمشروع « شباب من أجل الديمقراطية »، وهو المشروع الذي أطلقه « الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان » منذ سنتين بدعم من « صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية » وبشراكة مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والذي تميز بتعزيز قدرات ما يقارب الـ200 شاب وشابة من مختلف مناطق المغرب حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكامة وتقييم السياسات العمومية.

وستتخذ هذه الجلسة شكل « برلمان شبابي موازي » سيسائل من خلاله الشباب المشارك في المشروع منجز الحكومة ذي الصلة بمجموعة من السياسات القطاعية، وذلك بحضور أربعة وزراء ممثلين للائتلاف الحكومي الحالي.

كما سيحضر هذا اللقاء، الذي سيتوج مسار سنتين من عمر المشروع، برلمانيون عن مجلس المستشارين ومجلس النواب، وممثلين عن المؤسسات الوطنية، وعن السلك الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة بالمغرب، وممثلين عن الهيئات السياسية والمدنية والتنظيمات السياسية الشبيبية، وعن المنظمات الدولية العاملة بالمغرب ومختلف وسائل الإعلام الوطنية.

هذا اللقاء الذي سينظم يوم الاثنين 01 يونيو 2015، على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال بمجلس المستشارين .

http://www.tanmia.ma/event/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF/